ولقد استعاد شعبنا بنضاله المجيد اعتراف العالم بوجوده وبحقوقه : كما نال احترام العالم بعد أن كان لا يثير شفقته .

ولكن « العالم » ما زال غير متفق على مضمون حقوق شعبنا ، فهي بالنسبة للامم المتحدة والدول العظمى والدول الاوروبية تتمثل في « حل » يكون في أحسن الاحوال على جزء من الاراضي الفلسطينية ، ولكن ضمن تسوية دولية تضمن المحافظة على الكيان الصهيوني المحتل الذي قام باغتصاب الاراضي الفلسطينية وانتهاك كل الحقوق القومية والانسانية لشعبنا .

وبالنسبة للامم المتحدة فان قراراتها العديدة جعلت حقوق الشعب الفلسطيني تتراوح بين التقسيم ، اي قيام دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني ودولة احتلال صهيوني على الجزء الباقي ، وبين تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وبينهما يقف قرارها بضرورة منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (١٩٧٠) .

ولكن شعبنا ظل مصرا دائما ان حقوقه القومية تعني :

١ ــ المحافظة على وحدة اراضيه .

٢ ــ المحافظة على عروبتها ، وعلى كونها جزءا من الوطن العربي .

٣ ــ رفض فكرة اقامة وطن قومي صهيوني عليها ، ومقاومة كل محاولات الاستيطان الصهيوني لفرض وجوده بالقوة او الاقناع ، أو اية وسائل اخرى .

٤ ــ المطالبة بالاستقلال الوطني ، وبحق اقامة المؤسسات الدستورية المعبرة عن مطامح الشعب .

٥ ــ مقاومة الحلول التي تنتقص من الحقوق القومية ، سيان في مجال المحافظة على البلاد وعروبتها او مجال وجود حد ادنى من السيادة الوطنية والاستقلال الوطني يكفل بقاء البلاد موحدة عربية ، ويسقط فكرة الوطن القومي الصهيوني . وعندما قام هذا الوطن رفض كل مشروع يكرسه او يعطيه الشرعية .

ان موقف شعبنا هذا ينسجم مع مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها ، في حين تقوم فكرة حصر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على جزء من وطنه فقط على انتهاك هذا المبدأ الذي ينص على حق الشعب في تقرير مصيره على كامل ترابه الوطني . اما من الجهة الاخرى فان هناك انتهاكا آخر لمبدأ حق تقرير المصير ، وهو التدخل الدولي الخارجي في هذه المسألة من خلال فرض تسوية واتفاقية دوليتين ، مع ان مبدأ حق تقرير المصير يشترط ان يقرر الشعب مصيره على أرضه دون أي تدخل خارجي . وهذا الشرط دفعت الشعوب ثمنه غاليا ، وكرسته من خلال التضحيات الكبيرة .

ولقد ظل شعبنا خلال نضاله الطويل حذرا من سياسة التسويات البريطانية او الدولية ، لانه كان يدرك خطورة هذه السياسة على حقوقه ومستقبله . ولم يكن شعبنا يجهل ان هذه التسويات تفرض واقعا له قوته المادية والمعنوية . وما زال شعبنا يدرك هذه الحقيقة . ولعل تقسيم الوطن العربي الى دول أحسن مثل ملموس على خطورة الواقع المادي الذي ينجم عن التسويات الدولية .

ان نظريات الحقوق القومية قد وضعت لمجابهة ظروف الاحتلال الخارجي او الطغيان الداخلي ، او الاثنين معا ، ولمواجهة مشاكل العلاقات القومية في الامبراطوريات المتعددة القوميات مثل روسيا القيصرية . وليس ما حل بفلسطين من ضمن هذه الحالات . انه يمثل وضعا آخر ، وحالة أخرى : هي حالة طرد شعب من وطنه واحلال « شعب » آخر مكانه بالقوة ، وحرمان هذا الشعب ، لا من حقوقه القومية فحسب ، بل من ابسط